

غرفة تجارة وصناعة عجمان

الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول

النامية

د. محمد سعد عميرة

مستشار اقتصادي

مركز البحوث والدراسات

يونيو 2011

## المحتويات

### مقدمة

- اولاً: ما هية الشركات متعددة الجنسية واهدفها
- ثانياً: الاثار الايجابية للشركات المتعددة الجنسية في الدول  
النامية
- ثالثاً: الاثار السلبية للشركات المتعددة الجنسية في الدول  
النامية
- رابعاً: حالة دولة الامارات العربية المتحدة

الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية

## مقدمة

تزخر الأدبيات الاقتصادية بالدراسات والتقارير التي تبحث في موضوع الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية / الأجنبية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فقد حاز هذه الموضوع على اهتمام واسع في مختلف المحافل الاقتصادية الدولية والاقليمية منذ الستينات بهدف التعرف على مدى مساهمة هذه الشركات في التنمية الاقتصادية في المناطق التي تتواجد فيها، ودورها في إحداث تغيير على المستوى الإقتصادي الدولي، وبالتالي المساهمة في بناء نظام إقتصادي عالمي جديد.

وقد جرى تقييم المساهمة التنموية لهذه الشركات على المستويات الكلية والجزئية في عدد من الدول المضيفة - ولبعض الشركات الأجنبية على وجه التحديد - بحيث اشتمل التقييم على البحث في الآثار الايجابية والسلبية لهذه الشركات في مجالات ميزان المدفوعات (التصدير، الاستيراد، الاستثمار، والتمويل)، الانفاق في الأسواق المحلية، نقل التكنولوجيا، تشغيل وتدريب القوى العاملة المحلية، والتشابك الصناعي الأمامي والخلفي.

وبناء على الأهمية الخاصة لهذه الموضوع في الوقت الحاضر تأتي هذه الدراسة الموجزة للبحث في ماهية وأهداف الشركات متعددة الجنسية / الأجنبية، الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن ممارسة أنشطتها في الدول النامية بشكل عام، مع إشارة لحالة دولة الإمارات العربية المتحدة.

### أولاً : ماهية الشركات متعددة الجنسية وأهدافها

على الرغم من أن الأدبيات الاقتصادية تتضمن تعريفات مختلفة للشركات متعددة الجنسية، إلا أن هذه التعريفات متقاربة من حيث المعنى والمضمون. فاحداها ينص على أن الشركات متعددة الجنسية " هي الشركات الصناعية التي تباع وتنتج في أكثر من دولة واحدة "، ويفيد آخر بانها الشركات " التي تمتلك وتسيطر على تسهيلات إنتاجية من مصانع ومنشآت تعدين ومكاتب تسويق الخ... في أكثر من دولة واحدة " ، بينما يعرفها آخر بكونها أي شركة " تستمد استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يتواجد فيه مركزها الرئيسي ".... وتقدم الأمم المتحدة

تعريفين لهذه الشركات، احدها واسع والآخر ضيق، حيث يصفها الواسع بأنها " أي مؤسسة ذات افرع أو شركة منتسبة تابعة لشركة أجنبية واحدة أو أكثر، وتخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو مبيعات أو إنتاج أو تشغيل الفروع والتسهيلات الأجنبية " ، مما يخلصها من أية قيود على الانتاج، الاستثمار، الحجم، النشاط، المدى والمحتوى الأجنبي. أما التعريف الضيق فينتج إلى التخصيص من حيث نمط النشاط أو المساهمة الأجنبية، وبذلك يكون أكثر تحديداً ويعنى بتفصيلات الشركة الأجنبية (1) .

وعليه، تتسم الشركات متعددة الجنسية / الأجنبية بالخصائص العامة التالية (2) :

- 1 - كبر حجم عمليات انتاجها وارتفاع معدلات نمو انشطتها.
- 2 - مباشرة أنشطتها في ظل سوق احتكار القلة (في سوق يسيطر عليه عدد قليل من البائعين).
- 3 - تنتمي في معظمها إلى الدول المتقدمة حيث يكون حجم نفوذها وعملياتها كبيرين .
- 4 - تنوع منتجاتها وانشطتها الاقتصادية والتكامل بينها (تتركز انشطتها في الانتاج والخدمات والتسويق).
- 5 - تفوقها التكنولوجي والإداري والتسويقي.
- 6 - بعدها العالمي او تشتتها الجغرافي من خلال تعدد فروعها في مختلف مناطق العالم.
- 7 - مركزيتها في الادارة حيث تكون الادارة العليا في البلد الأم.

ومن المعروف بأن الهدف الرئيسي للشركات المتعددة الجنسية هو تحقيق أعلى ربحية ممكنة من خلال أنشطتها المتنوعة في مختلف مناطق العالم على المدى الطويل. وعلى الرغم من التوقع بأن تكون الربحية هي نتيجة عمليات جميع افرع الشركات في مختلف الدول، إلا أن خسارة إحدى الفروع محتملة بينما تكون المحصلة النهائية للأنشطة على المستوى العالمي هي الربح. وطبيعي ان تضع هذه الشركات استراتيجيات محددة لانشطتها والتي يمكن ان تتباين بعض الشيء باختلاف النشاط وموقعه الجغرافي، الا أنها بشكل عام تركز على تقليل تكلفة الانتاج وزيادة الإيرادات من المبيعات او الخدمات التي تقدمها. كما وتأخذ بعين الاعتبار مدى توفر عناصر الانتاج الضرورية، خاصة القوى العاملة والمواد الطبيعية، مثل النفط والمعادن

ورأس المال في البلدان المضيفة، كذلك الاهتمام بسياسات تسعير المنتجات والخدمات وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

وبناء على هدف الربحية، تجدر الإشارة إلى أن الشركات المتعددة الجنسية تركز انشطتها في الدول المتقدمة / الغنية بصورة أكبر من الدول النامية - الفقيرة نسبياً - إلا في حالات الاستثمار في الصناعات الاستخراجية التعدينية والنفطية وتلك التي تعتمد على وسائل الانتاج كثيفة العمالة. (3) ويدعم هذا الاستنتاج ان نصيب الدول المتقدمة من الاستثمارات الأجنبية العالمية قد شكل 63% مقارنة مع 37% للدول النامية من هذه الاستثمارات خلال فترة التي وصلت الى ما مجموعه 4401 مليون دولار 2007-2009 (4) قد ارتفع من نسبة 74% (مليار دولار) في الأعوام 1981 - 1985 إلى 84% (130 مليار دولار) في السنوات 1986 - 1990، بينما انخفض نصيب الدول النامية من هذه الاستثمارات من معدل 26% (13 مليار دولار) إلى 16% (25 مليار دولار) في نفس الفترات (4). والسبب المنطقي لذلك هو ان الربحية تغري هذه الشركات للاستثمار في الدول الغنية ذات القوة الشرائية العالية والأسواق الواسعة لزيادة مبيعاتها وبالتالي أرباحها اكثر من الاستثمار في الدول النامية.

وانطلاقاً من نفس المبدأ تهتم هذه الشركات بإنشاء فروع أو الاستثمار في الدول النفطية لتوفر القوة الشرائية فيها على الرغم من ضيق أسواقها المحلية بالمقارنة مع أسواق الدول الصناعية وكذلك في الدول النامية التي تتوفر فيها قوى عاملة رخيصة نسبياً.

#### ثانياً : الآثار الايجابية للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية

تتشعب الآثار الاقتصادية الايجابية للشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة، سواء النامية أو المتقدمة، وفقاً لاختلاف الأنشطة التي تمارسها بما فيها الانتاجية والخدمية والتسويقية. ويمكن البحث في هذه الآثار من خلال تصنيفها ضمن خمسة بنود رئيسية هي الآثار على ميزان المدفوعات، آثار انفاق الشركات في الدول المضيفة، الآثار على تشغيل القوى العاملة المحلية وتدريبها، آثار نقل التكنولوجيا و آثار غير مباشرة اخرى (5).

أ - الآثار على ميزان المدفوعات :

تساهم الشركات المتعددة الجنسية في تحسين موازين المدفوعات في الدول المضيفة بصورة مباشرة من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي : تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال المستورادات... فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات للاستثمار في الدول المضيفة، وخاصة التي تعاني من فجوة في الموارد المالية حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية كما هو الحال في معظم الدول النامية، يساعد في سد العجز في حساب رأس المال وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات بشكل عام.

وفي حالة أن يكون للشركات الأجنبية نشاط تصديري، فإن عائدات صادراتها تساعد في سد فجوة العملات الصعبة في الدول النامية التي تعاني من ذلك من خلال ردها للحساب الجاري بالعملات الصعبة المتأنية من التصدير وبالتالي تساهم في التغلب على العجز التجاري والذي في محصلته يؤدي إلى تحسين الوضع في ميزان المدفوعات على المستوى الكلي.

ويمكن أن تساهم هذه الشركات في توفير العملات الصعبة في حالة ممارسة نشاط تصنيعي لإحلال المستوردات في البلدان المضيفة، فإن انتاجها سلعاً بديلة للواردات يتيح لهذه الدول توفير العملات الصعبة التي توجه عادة لتغطية متطلبات السوق المحلي من السلع المستوردة والتي لا تنتج محلياً، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تقليل فاتورة الواردات مما يساعد في تقليص فجوة العملات الصعبة ويساهم في سد العجز التجاري في ميزان المدفوعات.

كما أن هناك أثر مالي إيجابي غير مباشر للشركات متعددة الجنسية على الأسواق المالية في الدول المضيفة وبالتالي على تحسين الوضع في موازين مدفوعاتها. وينعكس هذا الأثر من خلال امتصاص هذه الشركات لجزء من السيولة النقدية الفائضة - في حالة وجودها - من أسواق الدول المضيفة، عن طريق الإقراض المحلي لتغطية متطلبات الإستثمار وتكاليف عمليات الإنتاج. وطبيعي أن هذا الإجراء يساعد في الحد من الضغوط التضخمية ومالها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات والمتأنية نتيجة للسيولة النقدية الزائدة إذا لم يتم امتصاصها من الأسواق المحلية لاستخدامها في تمويل مختلف المشاريع الانتاجية والخدمية.

**ب - آثار انفاق الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة**  
لا شك بأن كافة نفقات الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة لها آثار إيجابية على الإقتصاد المحلي وعلى الميزانية العامة في هذه الدول.

ويشمل انفاق هذه الشركات الأجور والرواتب للعاملين فيها (الأجانب والمواطنين)، المشتريات من الأسواق المحلية للسلع والخدمات، الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل والمبيعات والقيمة المضافة إذا كانت مفروضة)، الضرائب غير المباشرة (الرسوم المفروضة على المستوردات بأنواعها)، الإيجارات، الفوائد، الأرباح الموزعة، والتبرعات المحلية (النقدية والعينية)... ويأتي الأثر الإيجابي للانفاق المباشر لهذه الشركات من خلال عملية المضاعف في السوق المحلي حيث يؤدي ذلك إلى تنشيط الأعمال التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري لمختلف فئات المجتمع المستفيدة من الإنفاق المحلي لهذه الشركات.

هذا بالإضافة إلى مساهمة ما تدفعه هذه الشركات من مختلف أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على أنشطتها - أن وجدت - في زيادة الإيرادات المحلية للدول المضيفة وبالتالي تساعد في تحسين الوضع في الميزانيات العامة من خلال تغطيتها لجزء من المتطلبات المالية لهذه الدول.

#### **ج - الأثر على التشغيل والتدريب**

ينعكس الأثر الإيجابي للشركات متعددة الجنسية على قطاع التشغيل في الدول المضيفة من خلال توظيف القوى العاملة المحلية، وخاصة فيما إذا كانت هذه الدول تعاني من فائض في أسواق العمل يتمثل في تفاقم مشكلة البطالة فيها. فمما لا شك فيه بأن تشغيل أعداد من القوى العاملة (الماهرة وغير المهارة) في الدول المضيفة يساعد في التغلب على مشكلة البطالة، وبالتالي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وإضافة إلى تشغيل القوى العاملة المحلية، تساهم الشركات متعددة الجنسية في تدريب القوى العاملة (المهارة وغير المهارة) لرفع كفاءتها الإنتاجية. كما ويمكن أن تقدم دورات تدريبية لبعض العاملين في مؤسسات وطنية في المجالات الفنية والإدارية العليا والمتوسطة، تتضمن تدريباً عملياً ونظرياً سواء في داخل أو خارج الدول المضيفة. وطبيعي ان يساعد هذا الإجراء في خلق كادر وطني متدرب تكون البلدان المضيفة بحاجة ماسة له لتسيير عملية التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

#### **د - آثار نقل التكنولوجيا**

تسهل الشركات متعددة الجنسية عمليات نقل التكنولوجيا من البلد الأم إلى البلدان المضيفة، المتقدمة أو النامية من خلال : توفير الآلات والمعدات الحديثة الملائمة، تقديم الخبراء في مختلف الميادين المطلوبة، نقل المعرفة عن طريق الدورات والمؤتمرات والندوات التدريبية والتعليمية الخارجية أو الداخلية، المساهمة في البحث والتطوير في مجالات اختصاصها، ودعم المؤسسات الفنية والمهنية المحلية ذات العلاقة عن طريق تقديم المعدات الحديثة والتدريب. ولا شك بأن لنقل التكنولوجيا بأشكالها المختلفة والعمل على توطئتها من خلال هذه القوات أثر إيجابي على تسير عجلة التنمية وزيادة الانتاج وتطويره في البلدان المضيفة، وخاصة في الدول النامية، كما ويمكنها من مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في الدول المتقدمة لخلق العقلية التكنولوجية المتطورة.

#### هـ - آثار غير مباشرة

من أهم الآثار الايجابية غير المباشرة للشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة هو خلق وظائف بصورة غير مباشرة في الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي تتشابه امامياً وخلفياً مع أنشطة هذه الشركات. وبعبارة اخرى، فإن هذه الشركات من خلال استخدامها لمستلزمات الإنتاج المحلية أو توفيرها لمستلزمات الانتاج الضرورية لصناعات وطنية تساهم في توسيع القطاع الصناعي والخدمي مما يساعد في خلق فرص عمل جديدة في الصناعات والخدمات التي تربط بانشطة هذه الشركات.

وإضافة لذلك، يمكن لهذه الشركات ان تقدم التدريب الفني لبعض العاملين في مؤسسات وطنية ذات علاقة معها من خلال الدورات التدريبية التي توفرها للعاملين فيها، كما ذكر أعلاه... كما يمكن ان تساهم في تنمية المجتمع المحلي التي تتواجد فيه هذه الشركات عن طريق تقديم خدمات صحية وتعليمية وإرشادية وفنية ومساعدات عينية أو مالية لأفراد المجتمع.

#### ثالثاً : الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية

على نقيض الآثار الإيجابية للشركات المتعددة الجنسية، فإن لهذه الشركات اثراً سلبية على اقتصاديات الدول المضيفة يتفاوت مدى تأثيرها وفقاً للظروف والسياسات الاقتصادية السائدة. وفيما يلي ملخص لأهم الآثار السلبية المحتملة لهذه الشركات، علماً بأنه ليس من الضروري أن تعاني جميع الدول المضيفة من جميع هذه الآثار حيث تختلف درجة تأثيرها وعددها من دولة لاخرى (6).

أ - يمكن ان تساهم الشركات متعددة الجنسية في خلق اختلال في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، الانتاجية والخدمية، في الدول المضيفة عند تركيز استثماراتها في قطاعات معينة تحقق لها ربحية أعلى من قطاعات أخرى لها الأولوية بالنسبة للدول المضيفة.

ب - يمكن أن تؤثر الشركات متعددة الجنسية بصورة سلبية على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الواردات، تحويل الفوائد والارباح إلى الخارج، والإقتراض من الأسواق المالية المحلية... حيث تساهم هذه الشركات في زيادة فاتورة الواردات في الدول المضيفة اذا اعتمدت بدرجة كبيرة على مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج بدلاً من تلك المصنعة محلياً، لتزيد بذلك من العجز التجاري اذا لم تتمكن صادراتها من تغطية الإنفاق على المستوردات وبالتالي تتوسع فجوة العملات الصعبة بدلاً من تضيقها، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات بشكل عام.

ويمكن كذلك لهذه الشركات ان تزيد من فجوة العملات الصعبة في الدول المضيفة عن طريق تحويل الفوائد والارباح إلى البلد الأم أو إلى الخارج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الجانب المدين في حساب رأس المال وبالتالي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات. ولا شك بأن الدول النامية تتأثر سلبياً بدرجة أشد من الدول المتقدمة من جراء ذلك لأنها تعاني عادة من ندرة العملات الصعبة التي تحتاجها لتمويل عمليات التنمية فيها.

وفي حالة لجوء الشركات متعددة الجنسية للإقتراض من الأسواق المالية في الدول المضيفة، وخاصة اذا لم تتوفر سيولة فائضة لتمويل عملياتها الانتاجية والخدمية، فإن ذلك يؤدي إلى حرمان القطاعين الخاص والعام من الأموال التي تؤول إلى هذه الشركات والتي يمكن لهذين القطاعين الاستفادة منها عن طريق اقتراضها لتمويل المشاريع الانمائية الخاصة أو العامة... وتعاني من هذا الأثر الدول النامية بشكل أكبر من الدول المتقدمة نتيجة لقلة السيولة النقدية في اسواقها المالية.

ج - يمكن للشركات متعددة الجنسية أن تساهم في رفع هيكل الأجور والرواتب في الدول المضيفة من خلال تقديمها أجوراً ورواتب وحوافز مادية وعينية عالية بالمقارنة مع ما هو سائد في هذه الدول مما يكون له أثر سلبي على الوضع المالي، خاصة في الدول النامية. فإذا اضطر القطاعين العام والخاص لزيادة الأجور والرواتب تمشياً مع الأجور والرواتب التي تقدمها هذه الشركات للعاملين فيها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الالتزامات المالية عليها

وبالتالي يتنامى انفاقها الجاري مما يسبب اختلالات في الميزانيات المالية، العامة والخاصة.

د - يكون للشركات متعددة الجنسية أثر سلبي على أسواق العمل في الدول المضيفة وخاصة تلك التي تعاني من تفاقم مشكلة البطالة، إذا ما لجأت إلى توظيف عمالة غير مواطنة لتسيير عملياتها الانتاجية والخدمية في حين يفترض بأن تساعد هذه الشركات في التغلب على مشكلة البطالة بتشغيل أكبر عدد ممكن من المواطنين العاطلين عن العمل وليس استيراد العمالة الأجنبية بدلاً من ذلك، مما يمكن أن يؤدي إلى خلق جو من عدم الاستقرار الاجتماعي والإقتصادي عندما لا يتمكن المواطنون العاطلون العمل في هذه الشركات، وبقاء مشكلة البطالة على حالها بينما نظرائهم من غير المواطنين يحصلون على فرص العمل بها.

وإضافة لذلك، يحتمل بأن تتبنى هذه الشركات وسائل الانتاج التي لا تتماشى وحاجة الدول النامية وأولوياتها، حيث يمكن أن تتبع وسائل الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية بينما هناك حاجة لتبني وسائل الإنتاج كثيفة العمالة للمساهمة في التغلب على مشكلة البطالة.

هـ - يمكن أن يكون للشركات المتعددة الجنسية أثر سلبي على نقل وتوطين التكنولوجيا في البلدان المضيفة، إذا نقلت هذه الشركات التكنولوجيا غير الملائمة للأوضاع الإقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه البلدان، كأن تقوم باستيراد تكنولوجيا قديمة ومرتفعة التكاليف لم تعد الدول الصناعية بحاجة لها وبالتالي تحاول تسويقها في الدول النامية، الأمر الذي لا يساعد في توطين التكنولوجيا وخلق عقلية تكنولوجية متطورة. ويمكن كذلك تبني تكنولوجيا انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية لا تتماشى مع حاجة البلدان المضيفة التي تتطلب تبني تكنولوجيا انتاج كثيفة العمالة، كما ذكر أعلاه.

و - تأتي معظم قرارات الشركات متعدد الجنسية وفقاً لمصالحها الخاصة، وفي مقدمتها تعظيم الربحية، حيث تحتفظ الشركات الأم بحق اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالإدارة العليا والإستراتيجية العامة، وعدم تركها للشركات الفرعية في الدول المضيفة، كما لا تعنى بالمصلحة الإقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة، بل ويمكن أيضاً أن تتناقض مع مصالحها وأهدافها العامة.

ز - اعتماداً على قوتها وحجمها الإقتصادي، تحوال الشركات متعددة الجنسية في بعض الاحيان التدخل في الشؤون الإقتصادية والسياسية للدول المضيفة للتأثير على مسار القرارات الإقتصادية والسياسية المحلية لجعلها تتماشى مع مصالحها المختلفة سواء في داخل هذه الدول أو خارجها. وعلى الرغم من الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسية وتفاوت عددها ومدى تأثيرها في البلدان المضيفة... إلا أن معظم الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع أظهرت بأن الآثار الإيجابية لهذه الشركات على إقتصاديات الدول المضيفة تفوق الآثار السلبية بكل المعايير (7)، وبذلك تساهم بشكل إيجابي في عملية التنمية الإقتصادية بصورة عامة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال بأن السياسات الإقتصادية المتبعة في الدول المضيفة وخاصة النامية منها، لها تأثير مباشر على مدى الإستفادة من الشركات متعددة الجنسية واستثماراتها من خلال محاولة تبني الإجراءات التي من شأنها تعظيم الآثار الإيجابية لهذه الشركات (8). ومثال ذلك تبني استراتيجية تنمية الصادرات بدلاً من استراتيجية إحلال المستوردات، خلق المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، التغلب على الإجراءات الإدارية والروتينية التي تعيق عمل الشركات متعددة الجنسية وخاصة تلك المتعلقة بإجراءات التصدير والإستيراد، توفير الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية (تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية وتسهيلات أئتمانية)، تحرير التجارة الخارجية وتخفيف القيود الخاصة بالعملات الصعبة.

#### رابعاً : حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

فيما يتعلق بدور الشركات متعددة الجنسية الأجنبية في إقتصاد دولة الإمارات ومدى مساهمتها في العملية التنموية و الآثار الإيجابية والسلبية لها ووفقاً لحدود معرفتنا، فلا تتوفر حتى الان دراسة متخصصة ميدانية بهذا الشأن. ولعل ذلك يعزى لعدم وجود إهتمام كاف بهذا الموضوع من جهة، ولعدم توفر المعلومات التفصيلية والدقيقة التي تشجع على إجراء دراسة تقييمية لهذه الشركات من جهة أخرى. والحقيقة أن عدم توفر المعلومات الضرورية يجب إن لا يكون عائقاً أمام إجراء أية دراسة متخصصة ما دام هناك إمكانية القيام بمسوحات ميدانية شاملة أو لعينة ممثلة للشركات الأجنبية على مستوى الدولة او على مستوى مختلف الامارات كل على حدة.

وتشير المعلومات القليلة المتوفرة بأن عدد الشركات الأجنبية وفروعها في الدولة في تزايد ملحوظ حيث وصل الى 2256 شركة في عام 2010 تعمل من خلال 2700 فرعاً موزعة في مختلف إمارات الدولة وتنشط في مجالات التشييد والبناء، النفط، التأمين، المحاسبة، السياحة، النقل وخدمات النقل الجوي(9). وقد تطور حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدولة من 33.5 مليار درهم في عام 2004 ليصل الى 196 مليار درهم في عام 2009 (10). وللحصول على تقييم أولي لمدى المساهمة الاقتصادية لهذه الشركات التي يتنامى عددها بشكل كبير هناك حاجة لمعلومات تفصيلية عنها فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية، الانتاج، المبيعات، الارباح، التوزيع القطاعي للاستثمار، التصدير، إعادة التصدير، الاستيراد، رؤوس الأموال (الخارجية والداخلية)، الانفاق المحلي، التوظيف والتشغيل للمواطنين والأجانب، الرواتب والأجور، التدريب للمواطنين والأجانب، نقل التكنولوجيا وتوطينها، التشابك الصناعي الأمامي والخلفي، المشتريات المحلية والخارجية... الخ. وطبيعي أن توفر هذه المعلومات يتيح بيان الأثر الايجابي والسلبي لهذه الشركات على ميزان المدفوعات، الأسواق المحلية، المالية العامة، التشغيل والتدريب، نقل التكنولوجيا، التوازن الاستثماري القطاعي، القوى العاملة، التركيبة السكانية والترابط الصناعي بشكل عام. ولكن للأسف فإن هذه المعلومات الضرورية غير متوفرة في حالة دولة الإمارات في الوقت الحاضر الأمر الذي يبقي أي تحليل إقتصادي في هذا الاتجاه قاصراً وسطحي وبدون فائدة تذكر حيث سيكون معتمداً على استنتاجات فردية لا تستند إلى مرجعية عملية وإحصائية وميدانية دقيقة وشاملة.

وعليه، فإن معرفة مدى مساهمة الشركات الأجنبية في التنمية الاقتصادية بالدولة ضرورة تستوجب البحث بتعمق وبالتفصيل لمقارنة الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الشركات للخروج بتصوير عن المحصلة النهائية لدورها الإقتصادي وبالتالي لاتخاذ القرارات والسياسات الإقتصادية المناسبة بهذا الشأن لتنظيم عملها وتشجيعها للاستثمار في قطاعات أو مناطق معينة. كما ويحفز الدعوة لاجراء دراسات متخصصة في هذا المجال عدم وجود قانون خاص بالاستثمار الأجنبي في الامارات، حيث تستطيع هذه الدراسات ونتائجها أن تقدم المعلومات الضرورية لدعم قرار استصدار مثل هذا القانون وفقاً للظروف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة.

## الهوامش

- 1- قسم الابحاث الإقتصادية:الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية "الشركات المتعددة الجنسية في ظل الوفرة المالية العربية" في أوراق إقتصادية (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، يناير 1984 صفحات 59-58.
- 2- المرجع السابق صفحة 59.  
و د.مصطفى إبراهيم: الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، الدراسات الخاصة (16)1978)صفحات 11-15.

-3

Peter F. Drucker: “Multinationals and Developing Countries: Myths and Realities “, in the Contemporary- International Economy: A Reader, (ed) John Adams.(St. Martin’s Press New york,1978),P.402.

-4

UNACTAD/Division on Investments and Enterprises “World Investment Report 2010 :( UN, UNCTAD, 2010)

5-أنظر:

(أ)-

John H. Dunning: “Re-evaluating the Benefits of Foreign ,Direct Investment,” in transnational corporations,Vol.3 No.1,feb 1994 (UN UNCTAD,94)PP23-53

(ب)- قسم الابحاث الاقتصادية /الإتحاد العام لغرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية,مرجع سابق,صفحات 68- 63 .

(ج)- Neil Hood and Stephen Young The Economics of Enterprises (longman,London,1979)PP.179-223

(د)-د.مصطفى إبراهيم، مرجع سابق، صفحات19-29

(هـ)-

Lewis D. Selmon: Multinatiional corporations and the Emerging World Order ,part three,”The Impact of MNCs on Developing Countries “ (National University publications ,Kennidet Press,London,1978),PP 73-150.

(و)-

David H. Blake and Report E. Driscoll: The Social and Economic Impacts of Transnational Corporations: Case studies of the U.S. Paper Industry in Brazil ،(Fund for Multinational Management Education ،August ،1976)PP.9-60.

6- انظر المراجع المذكورة أعلاه في (5).

7-انظر المراجع المذكورة أعلاه في (5).

John H.Dunning; op cit ،PP 45-49 -8

-9

Ministry of Foreign Trade: “Trade Policy Review ،UAE 2010” (UAE – Abu Dhabi ،2010)P.25.

10-(أ)وزارة الاقتصاد: مجلة "اقتصاد الامارات"، العدد الاول –اكتوبر 2009 (ابوظبي) ، صفحة 37.

(ب) وزارة الاقتصاد: التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي 2009، ( لدولة الامارات العربية المتحدة – ابوظبي)صفحة 22.